

التنمية الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية

* أ.د. بابا عبد القادر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور وأهمية التنمية الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية من خلال التطرق أولاً لمفهوم التنمية الزراعية والأمن الغذائي، ثانياً الأمن الغذائي ومؤشرات الانكشاف الغذائي العربي وأخيراً الجهود الموجهة نحو تعزيز الأمن الغذائي.

ولقد توصلنا خلال هذه الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، التنمية الزراعية، الاكتفاء الذاتي، الفجوة الغذائية، القطاع الزراعي.

Résumé :

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle et l'importance du développement agricole pour assurer la sécurité alimentaire en s'attaquant d'abord les concepts de développement agricole et la sécurité alimentaire, la sécurité alimentaire et d'autre part des indicateurs sensibilité alimentaire arabe et enfin les efforts visant l'amélioration de la sécurité alimentaire.

Et nous avons trouvé au cours de cette étude à un certain nombre de conclusions et de recommandations.

Mots clés : Sécurité alimentaire, Développement agricole, Autosuffisance, Déficit alimentaire, Secteur agricole.

* بابا عبد القادر، أستاذ التعليم العالي، جامعة مستغانم baba.aek@gmail.com

تمهيد:

عرفت السياسات التنموية خلال النصف الثاني من القرن الماضي إخفاقات عديدة على مستوى الوطن العربي، ما أدى الى فشلها في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية عامة والتنمية الزراعية خاصة، بالرغم من توفر الموارد الطبيعية من الارض والمياه والموارد البشرية. ومن ثم فإن الزراعة العربية بالرغم من كونها القطاع الحساس في اقتصاديات البلدان العربية اين تؤثر وتتأثر بالتغيرات التي تحصل في القطاعات الأخرى لم تحقق الزيادة المستهدفة في الانتاج لمقابلة الطلب على الاغذية، ما أدى الى ظهور مشكلة العجز الغذائي وتفاقمها التي تعتبر السمة الواضحة للدول العربية خاصة المواد الاستهلاكية كالحبوب، البقوليات، السكر التي يمكن انتاجها محليا اذا ما توفرت الظروف الملائمة، ولم تستطع تأمين الاكتفاء الغذائي الذاتي من انتاجها حيث تعتبر هذه الازمة من بين الازمات التي عانت منها الدول العربية اين تزايد افراد المجتمع الذين يصنفون تحت خط الفقر ومن اهم اسباب هذه الظاهرة هو مستوى التنمية الزراعية واستغلال الموارد الزراعية العربية .

استهدفت هذه الدراسة ابراز دور وأهمية الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي العربي وتشخيص السياسات الاقتصادية وإيجاد الحلول بغية تحقيق نسب عالية من الاكتفاء الذاتي وتقليص الفجوة الغذائية والعجز في الميزان التجاري الزراعي، آخذة التجارب الدولية الناجحة ومتجربة التجارب الفاشلة متغلبة على الصعوبات والعراقيل التي عرفها القطاع الزراعي، وإعداد إستراتيجية مستقبلية وتحفيز الاستثمارات الزراعية والتحكم في التقنيات الحديثة عن طريق التكامل على المستوى القطري والقومي والوحدة الاقتصادية والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في إطار سياسات زراعية محفزة وفعالة. والإشكالية المطروحة في هذه المداخلة تكمن في السؤال التالي:

إلى أي مدى يمكن للتنمية الزراعية أن تحقق الأمن الغذائي للدول العربية؟ وما هي جهود واستراتيجيات الدول والمنظمات العربية للتنمية الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي والتكامل الزراعي؟ والإجابة عن هذا السؤال تكون مندرجة ضمن محاور ورقة البحث.

أولاً: التنمية الزراعية

1- دور الزراعة في عملية التنمية الاقتصادية:

أن للزراعة دور وتأثير واضح في التنمية الاقتصادية من خلال توفير الاحتياجات الغذائية للأفراد، فالقطاع الزراعي متنوع في إنتاجه الغذائي كمحاصيل الحبوب والخضراوات والفواكه والمنتجات الحيوانية بأشكالها المختلفة سواء كانت للاستهلاك الغذائي المباشر أو كمدخلات للصناعات الغذائية ، كما ويلعب القطاع الزراعي دوراً هاماً من ناحية قدرته على توفير الموارد النقدية واستخدامها في الاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية، وذلك

من خلال التوسع في المحاصيل التصديرية وفقاً لما تتمتاز به الدول بالميزات النسبية في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية وتوجيهها لأغراض التصدير وتوفير العمل للقطاعات الإنتاجية الزراعية كالقطاع الصناعي والتجاري والخدمي.

2- القطاع الزراعي ومهمة توفير الغذاء:

تحتل التنمية الزراعية مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسات الاقتصادية والاستثمار في العديد من برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي في الدول نظراً لأهمية الزراعة كمصدر للغذاء، وكونه القطاع المسؤول بشكل مباشر عن الإيفاء بمتطلبات القطر الغذائية، وتعد الزراعة هي الصناعة التي تركز عليها النشاطات الإنتاجية الأخرى. ومن أجل زيادة الإنتاج الزراعي والغذائي فإن التوسع في شبكات الري والصرف ضرورة ملحة لتحقيق التنمية الزراعية ومتطلبات الأمن الغذائي وكذلك تنمية الثروة السمكية والثروة الحيوانية من خلال إعطاء أولوية قصوى للصناعات المرتبطة بهذه الأنشطة التنموية في إستراتيجية التنمية الاقتصادية.

خصائص القطاع الزراعي العربي:

للقطاع الزراعي أهمية في الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، فالقطاع الزراعي يستوعب حوالي ربع حجم القوى العاملة العربية إلى جانب تلبية الحاجات الإستهلاكية الغذائية. ويعاني القطاع الزراعي من قلة الإستثمارات الزراعية، تزايد الفجوة الغذائية، ظاهرة النزوح الريفي إلى المدن¹ من أهم المعوقات التي تواجهه، إضافة إلى العمالة الزراعية ممثلة في تدني الإنتاجية والأجور إضافة إلى العجز في الميزان التجاري الزراعي.

خصائص الوضع الزراعي العربي²:

تبلغ مساحة الدول العربية الإجمالية حوالي 1.33 مليار هكتار، وتقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة بنحو 197 مليون هكتار) حيث تمثل المساحة المستغلة منها فعلياً حوالي 27 في المائة³ وتعتبر الزراعة المطرية الأكثر انتشاراً في الدول العربية، إذ تشكل حوالي 56.0 في المائة من مساحة الأراضي التي تزرع بالمحاصيل الموسمية مقابل

16.8 في المائة للأراضي الزراعية المروية و 27.3 في المائة للأراضي المتروكة دون استغلال. وهناك تفاوت كبير في المساحات القابلة للزراعة غير المستغلة في الدول العربية، حيث يتركز الجزء الأكبر منها في السودان إذ تبلغ حوالي 67 مليون هكتار، حيث تتمكن منها من تأمين إحتياجاتها الغذائية إلا أن الحروب الأهلية وتقسيمها أبعدها عن التفكير في التنمية الزراعية³.

-ازدياد رقعة الأراضي المزروعة بمقدار 8.1 مليون هكتار، وارتفعت نسبة الاراضي المزروعة إلى إجمالي مساحة الدول العربية إلى حوالي 4% في عام 2010.

-ثبات نسبة الأراضي المروية بنسبة 25% إلى مجمل المساحة المزروعة.

-إفتقار معظم الدول العربية للغابات حيث بلغت مساحتها عام 2010 حوالي 94.9 مليون هكتار وتعرض الغابات إلى الحرائق والأمراض والجفاف ما أدى إلى اختلال التوازن الطبيعي والبيئي وعجز جهود الدول العربية في رسم خطط تنمية إقتصادية واجتماعية متكاملة.

-بلغت مساحة المراعي عام 2010 حوالي 494 مليون هكتار، وتعتبر إنتاجيتها ضعيفة لارتباطها بتساقط الأمطار، ولا يتجاوز متوسط إنتاجية الهكتار من المراعي الطبيعية في الدول 5 كغ من اللحوم الحمراء مقابل 25 كغ في الدول المتقدمة بسبب ضعف الإدارة والممارسات الخاطئة التي يمارسوها مربوا المواشي، بالإضافة إلى غياب السياسات الهادفة إلى تطوير القطاع.

-تقدر الموارد المائية من المياه السطحية المتجددة والمخزون المائي الجوي بحوالي 338 مليار م³، منها حوالي 87% للزراعة، أما الجزء الآخر دون إستغلال.

-وتشكل الأمطار أهم مصدر للمياه السطحية المتجددة وتتميز معدلات هطول الأمطار بالتذبذب وعدم الانتظام، مما يجعل المناطق التي تعتمد على الزراعة المطرية عرضة للجفاف بالإضافة إلى إرتفاع معدل الفاقد من الأمطار عن طريق التبخر.

-تقدر المساحة المزروعة بواسطة الري عام 2010 حوالي 10.5 مليون هكتار، بالإضافة إلى تميز الزراعة العربية بتدني كفاءة الري.

-يقدر عدد السكان الزراعيين لعام 2010 حوالي 84 مليون نسمة وتقدر القوى العاملة في الزراعة حوالي 25.3 مليون عامل أي 22.3% ويعود هذا الانخفاض إلى تزايد الهجرة من الريف إلى المدن بسبب تدني مستوى الصحة، التعليم، الخدمات الاجتماعية ومساهمة القوى العاملة الزراعية في الناتج الزراعي العربي ضعيف جدا.

-إرتفاع مستوى البطالة المقنعة نتيجة للطبيعة الموسمية للزراعة المطرية بالإضافة إلى انخفاض مستوى الأجور لكل عامل وانتشار الميكنة الزراعية أي انخفاض العمالة الزراعية.

مفهوم التنمية الزراعية:

تعتبر التنمية الزراعية أحد جوانب التنمية الاقتصادية، فمفهومها لا يكاد يختلف في الأهداف والوسائل عن مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها، فقد عرفت التنمية الزراعية أنها⁴: "كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية".

كما يقصد بالتنمية الزراعية تنمية الإنتاج الزراعي، إما بالعمل على زيادة رقعة الأرض الزراعية باستصلاح الأراضي أو بالزيادة في إنتاجية الأرض أو بهما معاً، وزيادة إنتاجية الأرض يكون بتحسين ظروف زراعتها من حيث إنتقاء المحاصيل التي تتفق وطبيعة الأرض واختيار البذور ومكافحة الآفات الزراعية، واستخدام الآلات الزراعية تتفق وأحوال المجتمع الذي تنمي زراعته، والتنمية الزراعية تشمل كذلك تنمية الإنتاج الحيواني والسمكي،

وتنمية الإنتاج الزراعي تشكل جزءا هاما من تنمية الناتج القومي خاصة في الدول الزراعية التي تزال الزراعة فيها قائمة على الطرق البدائية والمفاهيم المتخلفة التي تعتبر أن الزراعة هي زراعة المحاصيل الحقلية فقط دون الاهتمام بزراعة الفواكه والخضروات وتصنيعها، ودون الاهتمام بالمنتجات الحيوانية المختلفة.

ثانيا: الأمن الغذائي ومؤشرات الإنكشاف الغذائي العربي

1-2 مفاهيم أساسية:

مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي⁵:

يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي "بقدرته المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا".

مفهوم الأمن الغذائي

تأخذ قضية الأمن الغذائي أهمية قصوى في ظل بعض الظروف السياسية الخاصة، وتزايد السكان يتطلب وجود تنمية زراعية متطورة ومدروسة وعليه لا بد من التعريف ببعض المصطلحات التي يبني عليها هذا الميدان. يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي: مطلق ونسبي. فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي. ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي، كما أنه يفوت على الدولة أو القطر المعني إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.

أما الأمن الغذائي النسبي⁶ فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا. ويعرف أيضا بأنه قدرة قطر ما أو مجموعة أقطار على توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام. وبناء على هذا التعريف السابق فإن مفهوم الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها القطر المعني أو الأقطار المعنية بميزة نسبية على الأقطار الأخرى. وبالتالي فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الأمن الغذائي ينبغي أن يؤسس على ثلاثة مرتكزات:⁷

1. وفرة السلع الغذائية.
2. وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم.
3. أن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين.

أهداف واستراتيجية الأمن الغذائي:

إن أي إستراتيجية تنموية لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي لا بد أن تتخذ من التنمية الزراعية المستدامة غاية لها .وتحديد هذه الغاية ينطلق من معرفة الأسباب الكامنة وراء مشكلة الأمن الغذائي العربي والرغبة في إيجاد حل جذري ودائم لها. في ضوء ما سبق يمكن القول إن الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمالية لزيادة الإنتاجية في الزراعة يمثل المدخل الأساسي لتطوير القطاع الزراعي العربي وتحقيق وضع أفضل للأمن الغذائي العربي .ويتطلب تحقيق ذلك تعزيز القدرة العربية عن طريق التكامل والتنسيق بين السياسات التنموية في البلدان العربية خاصة في الميدان الزراعي، وعبر تعزيز التعاون والتنسيق بين مؤسسات البحوث الزراعية وتوظيفها لصالح التنمية الزراعية العربية. ومن هنا فإن غاية إستراتيجية الأمن الغذائي في الوطن العربي يمكن إجمالها في "تعزيز جهود تحديث الزراعة العربية وتنمية قدرتها الإنتاجية والتنافسية، وتنمية وصيانة الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة بما يكفل تحقيق أهداف الجيل الحالي والأجيال القادمة في إطار متكامل يحقق مصالح جميع الأقطار العربية " .وهذا ما يمكن التعبير عنه بتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

إن تحقيق هذه الغاية يستوجب توجيه التنمية الزراعية في الوطن العربي لتحقيق الأهداف التالية:⁸

الهدف الأول:

-زيادة الإنتاج الزراعي كمّا وكيفا حتى يستطيع الاستجابة لمقتضيات الاستهلاك من المواد الغذائية، خاصة أن هذا الأخير في ازدياد مضطرب بفعل عوامل نذكر منها:

- زيادة عدد السكان او النمو الديمغرافي فحجم الاستهلاك من المواد الغذائية يتزايد بازدياد عدد السكان وبالتالي فان الانتاج الزراعي ينبغي أن يواكب الزيادة الحاصلة في عدد السكان تفاديا لحصول عجز غذائي.
- ارتفاع مداخل الأسر ينعكس النمو الاقتصادي كما أن تشجيع الاستثمار من شأنه أن يتيح للأسر مداخل إضافية.
- التحضر ينجز عن الهجرة المتزايدة للسكان نحو المدينة زيادة في حجم الاستهلاك من المواد الغذائية، وذلك نظرا لما توفره المدينة من فرص للعمل ومن قنوات تسهل الحصول على الغذاء.

الهدف الثاني:

- تحسين اداء وفعالية القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية والإدخال المتزايد لمختلف الابتكارات والاختراعات التقنية الزراعية، وذلك لتعزيز القدرة التنافسية للزراعة العربية وتمكين الانتاج الوطني من الاحلال محل الواردات الزراعية التي تنهك الميزان التجاري في مختلف البلدان العربية.

الهدف الثالث:

- تنمية التجارة البينية العربية والقدرات التسويقية في مجال السلع الزراعية والخدمات توجهها نحو اقامة سوق عربية مشتركة.

الهدف الرابع:

- الارتقاء بمستوى معيشي للسكان الريفيين عبر تحسين دخولهم الاقتصادية وجعل المرأة الريفية تضطلع بدورها في التنمية الزراعية.
- ان تحقيق هذه الأهداف يستلزم التركيز على الأمور التالية:
- 1- تعزيز التكامل الاقتصادي العربي خاصة في الميدان الزراعي.
- 2- تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية.
- 3- توفير الظروف المناسبة للتمويل والاستثمار في الميدان الزراعي.
- 4- تطوير علاقات التبادل التجاري مع المحيط الخارجي (الدول والتكتلات الاقتصادية) بما يتماشى والمصالح الآنية والمستقبلية للتنمية الزراعية في الوطن العربي.

محددات الأمن الغذائي العربي⁹:

- نقص السلع الغذائية من أهم أسباب تدني الإكتفاء الذاتي.
- نقص المساحات المزروعة حقيقة من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة.
- قلة مساحة الأراضي المروية وتدني كفاءة استخدام الموارد المائية.
- محدودية الإستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي ووجود فجوة تكنولوجية متمثلة في عدم تلبية مخرجات البحوث الزراعية لمتطلبات التنمية.
- عدم إستغلال الأراضي الصالحة للزراعة بسبب قلة استخدام التقنيات الحديثة للزراعة أدى إلى تدني إنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية.

وهذه العوامل أدت بالدول العربية إلى إستيراد نصف إحتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية وبالتالي الإستيراد يعرض الدول لخطر إرتفاع الأسعار حيث تفقد العملة المحلية قيمتها الشرائية أي عجز في ميزان مدفوعات تلك الدول وبالتالي تتعرض إلى إعاقه مسيرة التطور والتنمية عن طريق تخليها عن المشاريع مقابل توفير الغذاء اللازم لأفراد المجتمع¹⁰ وبالتالي ظهور ما يسمى بالفجوة الغذائية يجب تغطيتها من العالم الخارجي وهذا يعتمد على قدرة الدولة ماديا¹¹، وجراء ذلك بات الوضع الزراعي والغذائي العربي يعاني من إنكشاف غذائي بالغ الأهمية.

2-2 مؤشرات الإنكشاف الغذائي العربي:

1) - دور القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي:

للقطاع الزراعي دور هام في الإقتصاد وذلك لمساهمته في:

- 1- تحقيق الفائض الزراعي والغذائي.
- 2- الزراعة مصدر للعملة الأجنبية عن طريق تصدير الفائض مقابل الحصول على عملات أجنبية.
- 3- توفير الموارد النقدية وتوجيهها نحو التنمية الإقتصادية من خلال التوسع في المحاصيل التصديرية.
- 4- المساهمة في تحقيق التوازن الغذائي.
- 5- الزراعة مصدر للقوة العاملة: يمكن للقطاع الفلاحي المساهمة في القضاء على البطالة.
- 6- تحقيق رأس المال¹²: مازالت هي المصدر الرئيسي لرأس المال اللازم للتنمية الإقتصادية للدول المتخلفة.

الجدول 1: نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	2000	2005	2008	2009	2010	2011
مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي %	7.8	6.1	5.1	6.6	6.2	5.6

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2012.

وتشير معطيات برامج التنمية وسياساتها خلال العقد الحالي إلى تراجع في الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج الإجمالي للدول العربية كمجموعة، إذ بلغت النسبة 7.8% في 2000 و 5.6% عام 2011، ويعكس هذا المؤشر قدراً أكبر من الحقيقة حيث أن الأهمية النسبية للزراعة لم تتجاوز 14.9% في الدول العربية ذات الموارد الزراعية.

ورغم زيادة القيمة المضافة لقطاع الزراعة من 54 مليار دولار عام 1995 إلى 125 مليار دولار عام 2010، إلا أن نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية تناقصت من 9.5% عام 1995 إلى 6.2 عام 2010 إلى 5.6% عام 2011 وهذا يؤكد مجموعة من الحقائق:

- ✓ استمرار وزيادة العجز في الميزان التجاري العربي.
- ✓ فشل المشاريع والخطط التنموية الزراعية وبرامج التكامل الإقتصادي الرامية إلى علاقة المجتمع بالموارد والأرض.
- ✓ إنتشار البطالة المقنعة في القطاع الزراعي.
- ✓ عدم إستغلال الأراضي الصالحة للزراعة وتدني إنتاج المحاصيل الزراعية وبالتالي الحصول على وفرة نسبية من الغذاء، حيث يعاني حوالي مليار نسمة من نقص خطير في الغذاء، فما هي الأسباب التي أدت إلى تفاقمها في ظل الظروف الإقتصادية والبيئية الحالية والمستقبلية¹³.
- ✓ تراجع نسب الإكتفاء الذاتي من السلع الرئيسية الغذائية وتزايد قيمة الفجوة الغذائية.

جدول 2: القيمة المضافة للناتج الزراعي العربي (مليار دولار)

السنوات	القيمة المضافة للناتج الزراعي العربي
2000	56
2005	70
2010	125

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2011.

-إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة السمكية 2011.

2- الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي في الدول العربية:

يُسجّل لمعظم الدول العربية تمتعها بمساحات شاسعة من الأراضي إلا أنّها غير مستثمرة زراعياً إلى الحدّ الذي يستجيب لكفاية سكانها من الحاجات الغذائية، الأمر الذي يجعل الأمن الغذائي في أكثرية هذه الدول رهناً بتلقي الواردات من الخارج. ففي عام 2010 بلغت قيمة هذه الواردات نحو 50.1 مليار دولار من السلع الغذائية الرئيسية؛ وتمثل قيمة السلع الغذائية الرئيسية حوالي 54% من إجمالي قيمة الواردات الزراعية عام 2010، أما واردات الحبوب والزيوت النباتية والسكر واللحوم والألبان حوالي 82% من قيمة واردات السلع الرئيسية، في حين لم تتجاوز نسبة الصادرات الغذائية نحو 20% من إجمالي قيمة الواردات والصادرات عامي 2009 و 2010. وهذا ما يدل على وجود فجوة واسعة في الميزان التجاري العربي في تجارة السلع الغذائية. حيث بلغت قيمة الفجوة التجارية من الغذاء والتي تعبر "عن الفرق بين كمية الواردات وكمية الصادرات للسلع الغذائية"¹⁴ أين تراجعت قيمة الفجوة الغذائية والتي تقاس في إقتصاد ما "بالفرق بين الإنتاج المحلي والإستهلاك من السلع الغذائية، ومن ثمّ تعكس مقدار العجز المحلي للسلع الغذائية في تلبية إحتياجات السكان منها".¹⁵ والتي بلغت حوالي 36.2 مليار دولار عام 2009 إلى حوالي 35.2 مليار دولار عام 2010 بنسبة تقدر حوالي 2.8%، والأمر الملفت هنا، هو أنّ القمح يأتي في مقدمة سلع الحبوب ذات الفجوة المرتفعة إذ يشكل حوالي 46.3% من قيمة مجموعة الحبوب. وتتأثر هذه الفجوة بعاملين¹⁶:

-زيادة الإنتاج المحلي عن الحاجيات من السلع الغذائية أي فجوة غذائية منكمشة،
-زيادة ترشيد الحاجيات الأساسية من السلع الغذائية أي تقليص حجم الفجوة الغذائية.
ويعود سبب انخفاض العجز الغذائي إلى تراجع بعض أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية،، ويقدر نصيب الفرد من القيمة الإجمالية لفجوة السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي بنحو 104 دولار، حيث حققت الدول العربية فائضا تصديريا في بعض السلع الغذائية بلغت قيمته عام 2010 نحو 1.89 مليار دولار، ساهمت فيها الأسماك بنحو 1.1 مليار دولار والخضر بنحو 830 ألف دولار. تعتبر الإحتياجات الإستهلاكية من سلع الحبوب والسكر والبدور الزيتية ذات الإكتفاء الذاتي المنخفض بالوطن العربي حيث تراوحت معدلات

إكتفاءها في عام 2010 نحو 26% و 48% ، وتعتمد الدول العربية بدرجة أقل على الأسواق الخارجية لمقابلة إحتياجاتها الإستهلاكية من السلع الأخرى والتي تشمل البقوليات والمنتجات الحيوانية ذات درجات إكتفاء ذاتي تتراوح بين 58% و 89%، أما السلع ذات الإكتفاء الذاتي المرتفع تراوحت ما بين 98% و 100% ممثلة في الفاكهة والبطاطس والخضر والأسماك.

جدول 3: تطور الإنتاج والاستهلاك والفجوة الغذائية العربية عام 2010 (مليون طن)

السلع	الإنتاج	الإستهلاك	نسبة الإكتفاء الذاتي%
الحبوب	49.6	105.6	46.9
القمح	23.9	51.6	46.4
السكر	2.6	9.3	28.0
اللحوم	8.0	10.4	77.5
الألبان	74.0	35.5	74.0

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛ إحصاءات عام 2011.

ويلاحظ هنا تدني نسب الإكتفاء الذاتي يظهر خطورة الإنكشاف الغذائي العربي ممثلا بحجم الواردات العربية من السلع الغذائية الرئيسية أي تبعية غذائية متنامية.

3- زيادة العجز في الميزان التجاري الزراعي العربي:

بلغت قيمة الصادرات العربية الزراعية عام 2010 حوالي 17.8 مليار دولار، كما بلغت قيمة الواردات حوالي 76.3 مليار دولار، وأدى هذا الإرتفاع إلى عجز في الميزان التجاري الزراعي بحوالي 58.6 مليار دولار أي 17.7% وهي نسبة عالية مقارنة بسنة 2009 أين بلغت 49.8 مليار دولار ويعود سبب العجز إلى إرتفاع أسعار السلع الغذائية عام 2010، وانخفاض الإنتاج الزراعي لعدد من السلع الأساسية في الدول العربية، زيادة الواردات الزراعية بسبب عدم كفاية الإنتاج المحلي الزراعي، تراجع إنتاج بعض المحاصيل الزراعية في مقدمتها الحبوب.

كما تراجعت قيمة الواردات العربية من السلع الغذائية الرئيسية تراجعا طفيفا حوالي 50.3 مليار دولار عام 2009 إلى حوالي 50.1 مليار دولار عام 2010 أي بنسبة 0.4%، أما الصادرات فقدرت عام 2010 ب1.6% من حيث الكمية و 4.4% من حيث القيمة.

جدول 4: قيمة الصادرات والواردات الزراعية العربية (مليار دولار أمريكي)

السنة	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	العجز في الميزان التجاري
2000	5.3	27.9	22.6
2005	10.9	39.1	28.2
2006	11.2	44.7	33.5
2007	14.3	56.6	42.3
2008	14.7	76.0	61.3
2009	16.9	66.7	49.8
2010	17.8	76.3	58.5

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، قاعدة بيانات الزراعة 2012.

النتائج المترتبة عن الانكشاف الغذائي:

1 - التحيز الواضح ضد الزراعة حيث تعاني الدول العربية من عدم كفاية الاستثمارات الزراعية وانخفاض نصيب الزراعة من الاستثمارات العامة مما أدى إلى انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وبشكل كبير.

2 - إن ما تحقق من إنجازات في المجال الزراعي لا يزال دون مستوى الطموح من خلال اتساع حجم الفجوة الغذائية لمعظم المحاصيل الزراعية السلع الغذائية، وزيادة ما يتم استيراده من المحاصيل والمواد الغذائية حيث تجاوزت هذه النسبة 60 %، كما لا زالت نسب الاكتفاء الذاتي للعديد من السلع الزراعية والغذائية متدنية بدرجة كبيرة ومقلقة.

3 - لا زالت هناك مجموعة من الموارد والطاقات الزراعية غير مستغلة استغلالاً أمثل وإن المستغل منها ما زال دون مستوى الاستغلال الاقتصادي الأمثل.

4 - القصور الواضح في مستوى الخدمات الزراعية التكنولوجية وقلة التخصيصات المالية الاستثمارية والتسهيلات الائتمانية والكفاءات البشرية المؤهلة.

5 - تضخم المديونية في بعض الدول العربية وبالتالي الإخلال بالتنمية.

6 - زيادة العجز في الميزان التجاري العربي.

سبل معالجة العجز الغذائي العربي:

1 - تبني الدول العربية سياسة دعم القطاع الزراعي وحمايته مالياً وفنياً وتحسين إمكانية التكامل في المجال الزراعي نتيجة التنوع في التضاريس والبيئة¹⁷.

2 - التأكيد على زيادة الإنتاجية خلال استخدام الحزمة التكنولوجية وتكثيف الإنتاج.

3 - الاهتمام بمشاريع الري، وذلك لإنتاج الحبوب التي تعد الركيزة الأساسية للأمن الغذائي وبالتالي الأمن القومي.

- 4- قيام الدولة بمشاريع تهدف الى إنتاج البذور والتقايي المحسنة محليا وعدم اللجوء للأسواق العالمية لاستيرادها لما في ذلك من مخاطر صحية وبيئية من جهة وخسارة البلد للعمليات الصعبة من جهة أخرى، ناهيك عن القيود التي تفرضها الشركات الاحتكارية لتصدير البذور المحسنة والتقايي للدول النامية.
- 5- الاهتمام بسياسة البحث والتطوير لما لهذه السياسة من أهمية في تنمية وتطوير القطاع الزراعي.
- 6- تأمين المزارعين من الكوارث الزراعية ونكبات السوق لتحفز المنتج على الاستمرار بالعملية الزراعي

ثالثا: الجهود الموجهة نحو تعزيز مسار الأمن الغذائي العربي¹⁸:

تتمثل جهود الدول العربية والمنظمات الإنمائية والتمويلية، وعلى رأسها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، في تنفيذ مكونات البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، والذي تحدت المرحلة الأولى منه لتكون خلال الفترة 2010- 2016 - م. وفيما يلي استعراض لجهود الدول العربية متمثلة فيما أعدته ونفذته من برامج ومشروعات، وكذلك جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية متمثلة فيما قامت بإعداده وتنفيذه في إطار متابعتها لتنفيذ البرنامج.

3-1 جهود الدول العربية:

اشتملت الأنشطة التي شرعت الدول العربية في تنفيذها على مشروعات الأمن الغذائي الخاصة بزيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية، ومشروعات التصنيع الغذائي والقيمة المضافة، ومشروعات استصلاح الأراضي، ومشروعات تأهيل وإنشاء أنظمة نقل وتوزيع المياه ورفع كفاءة أنظمة الري الحقلي، ومشروعات الرصد المناخي الزراعي، ومشروعات إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة في الزراعة، ومشروعات حصاد المياه.

3-2 جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

في إطار متابعة تنفيذ المكونات الرئيسية للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، ضمنت المنظمة خطة عملها لعام 2010م المشروعات والأنشطة التالية:

- دراسة إعداد قانون استرشادي موحد للاستثمار الزراعي في الدول العربية (المرحلة الأولى)
 - دراسة تطوير سياسات استخدام مياه الري في الدول العربية.
 - دليل استرشادي لمواصفات أنظمة ري حديثة وتركيبها.
 - القانون الاسترشادي العربي الموحد للحجر البيطري.
 - دراسة حصر وتوثيق البرامج البحثية في مجال تحسين سلالات الأبقار في الوطن العربي (المرحلة الأولى)
 - دراسة تطوير سياسات ومناهج مؤسسات التعليم الزراعي في الدول العربية (المرحلة الأولى).
- كما اتخذت الإجراءات التنفيذية لإعداد الدراسات التالية:
- دراسة جدوى أولية لإنشاء منطقة اقتصادية خاصة لتعزيز التجارة البينية للمواشي واللحوم والأعلاف

والمجالات ذات العلاقة بين مصر والسودان.

-المواصفات العربية الاسترشادية الموحدة للتمور.

-القانون واللائحة الاسترشادية العربية الموحدة للصيد البحري وحماية الثروة المائية.

المشروعات التنفيذية الميدانية:

استمر العمل عامي 2010 و 2011 في تنفيذ المشروعات القومية والإقليمية والقطرية التي تأتي في إطار

تنفيذ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي وهي على النحو التالي:

-البرنامج العربي للاستزراع السمكي في المياه العذبة (السودان).

-مشروع البنوك العربية الإقليمية للموارد الوراثية النباتية (الإقليم الأوسط إقليم المغرب العربي).

-برنامج مكافحة بعض الأمراض الحيوانية العابرة للحدود تم إعداد وثائق البرنامج تمهيداً لمناقشتها وعرضها على مؤسسات وصناديق التمويل الإنمائي.

-مشروع تطوير نظام عربي خبير لتشخيص وعلاج الأمراض الحيوانية.

-مشروع دعم القدرات الوطنية لإعداد الخرائط الوبائية للأمراض الحيوانية العابرة للحدود في المنطقة العربية.

-مشروع تعزيز القدرات في مجال استخدام تطبيقات تقانات الاستشعار عن بُعد ونظم المعلومات الجغرافية في المجالات ذات العلاقة بالتنمية الزراعية.

-المشروع الإقليمي لاستئصال ذبابة الدودة الحلزونية للعالم القديم من الشرق الأوسط (المرحلة الثانية).

-مشروع سد وادي الحرث بالملكة الأردنية الهاشمية.

-مشروع تنمية قدرات الأسرة الريفية الناشطة في الفلاحة السقوية بنفزة في ولاية باجة بالجمهورية التونسية.

-مشروع تدعيم التجديد الاقتصادي والفلاحي والريفي (المرحلة الخامسة) بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

-مشروع دعم وتطوير خدمات الحجر الزراعي بالملكة العربية السعودية.

-مشروع إدخال زراعة الزيتون في ولاية دارفور بجمهورية السودان.

-مشروع إعداد الخارطة الوبائية لمكافحة مرض البروسيلا بجمهورية السودان.

-إستراتيجية الترويج للاستثمار الزراعي في جمهورية السودان.

-مشروع دعم مراكز الحجر البيطري على الحدود والمعابر البرية في الجمهورية العربية السورية.

-دراسة إستراتيجية التنمية المستدامة للثروة الحيوانية في سلطنة عمان.

-مشروع بحثي لانتقاء البصمة الوراثية واستخدامها في تقييم التنوع والتعرف والتمييز بين أصناف نخيل التمر والشتلات النسيجية في المملكة المغربية.

-مشروع زراعة 5 آلاف هكتار بمحصول القمح في الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

-مشروع الاستزراع السمكي في المياه العذبة في ولاية نهر النيل بجمهورية السودان بشراكة بين شركة البشائر الأردنية للاستثمارات الزراعية، والشركة العربية لمصايد الأسماك.

-مذكرة تفاهم للتعاون المشترك بتاريخ 03 / 3 / 2011 م بين المنظمة ووزارة الداخلية في جمهورية السودان لتكامل الجهود في مجالات الإنتاج السمكي والإنتاج النباتي والحيواني.

الخاتمة

إنّ هدف تحقيق الامن الغذائي الذي يسعى إليه العالم العربي يعترضه عدة تحديات خارجية وداخلية فعلى المستوى الداخلي ينبغي على كل دولة عربية منفردة أن تجد الوسائل و الآليات التي تمكنها من تحقيق تنمية زراعية تحقق لها استقلالها الغذائي عن طريق تبني استراتيجية على المستوى القطري للتغلب على المشاكل التي عرفها القطاع الزراعي خلال العقود الماضية و تصحيح السياسات التنموية الخاطئة التي كانت سبباً في تهميش القطاع الزراعي وهذا عن طريق تدعيم برامج التصحيح التي تقوم بها الدول العربية منذ الثمانينات كما يجب على كل دولة عربية أن ترسم سياسة واضحة في مجال النهضة التكنولوجية التي تعد القوة المهيمنة في العالم، إذ بدون التحكم بين أحدث التقنيات و تسخيرها لخدمة الزراعة لا يمكن التخلص من التبعية الغذائية وفي عصر التكتلات الاقتصادية، فإن أمام العالم العربي تحديات عظيمة خاصة بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة وكذا تداعيات ظاهرة العولمة، إذ لا يستطيع العالم العربي أن يجد له مكان في الألفية الثالثة إلا من خلال التكامل الاقتصادي الذي يعد قضية حيائية .

-زيادة حجم وقيمة الفجوة الغذائية العربية وقلة الاكتفاء الذاتي خاصة في الحبوب وبالتالي الاستيراد من السوق العالمية لتوفير الاحتياجات الغذائية وهذا ما يؤدي الى تبعية غذائية وهذا ما يبين عجز السياسات التنموية الاقتصادية في مجال الزراعة.

- ساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة متواضعة.
- زيادة الاهتمام بالبحث الزراعي والدراسات المتعلقة بالتغيرات المناخية ودعم مراكز البحوث الزراعية من اجل المحافظة على الموارد من الهدر لاسيما الأرض والمياه.
- تكوين مخزون استراتيجي من السلع الغذائية الرئيسية وتعزيز الجهود في زيادة الصادرات عن طريق ازالة المعوقات الإدارية والفنية وتخصيص مراكز ومعاهد متخصصة في فرع الصناعات الغذائية.
- العمل على تشجيع الاستثمارات على العمل الفلاحي لما له من مردودية خاصة في توفير فرص العمل واستغلال الموارد المتاحة عن طريق تطبيق سياسات استثمارية مشجعة في الريف وتطوير البنية الأساسية وتوفير المرافق والخدمات الأساسية من اجل التقليل من النزوح الريفي وتثبيت السكان.

الهوامش والمراجع:

- ¹-المركز الوطني للمعلومات، الأمن الغذائي، الجمهورية اليمنية، 2005، ص10.
- ²-التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2011.
- ³-سفير السودان بالجزائر، نحو إستراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الغذائي، يوم برلماني حول الأمن الغذائي، منشورات المجلس الشعبي الوطني، 2010، ص46.
- ⁴-سالم توفيق النجفي، التنمية الإقتصادية الزراعية، جامعة الموصل، الطبعة الثانية، 1987، ص202.
- ⁵-تقرير المركز الوطني للمعلومات، مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي، الجمهورية اليمنية، أبريل 2005، ص03.
- ⁶-محمد وليد عبدالدايم، مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي، ملفات خاصة 2003، موقع الجزيرة نت.
- ⁷-محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي، نظرية ونظام وتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص16.
- ⁸-نواصري مختار، واقع وأبعاد التنمية الفلاحية في الوطن العربي ودورها في تحقيق الأمن الغذائي، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، 2003، ص102.
- ⁹-ryarproject.net/iasj?fune=fulltext&ald=33772.
- ¹⁰-الصادق عوض بشير، تحديات الأمن الغذائي العربي، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، الطبعة الأولى، 2009، ص20.
- ¹¹-المركز الوطني للسياسات الزراعية، واقع الغذاء والزراعة في سوريا، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، سوريا، 2007، ص273.
- ¹²-عثمان أحمد الخولي، الزراعة العربية، دار المطبوعات الجديدة، القاهرة، 1972، ص130.
- ¹³-BRUNO PARMENTIER, nourrir l'humanité, "les grands problèmes de l'agriculture mondiale au 21 éme siècle, la découverte, paris, 2007, p38."
- ¹⁴-عبدالله محمد المشهداني، الأمن المائي ومستقبل الأمن الغذائي في العراق في مستهل القرن الحادي والعشرين، مجلة العلوم الزراعية، المجلد33، العدد04، 2002.
- ¹⁵-خيرية عبد الفتاح عبدالعزيز، علاقة نسب سعر الصرف بنسب الإكتفاء الذاتي، دكتوراة في الإقتصاد، جامعة الزقازيق، مصر، ص12.
- ¹⁶-عبدالقادر رزيق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص216.
- ¹⁷-bernard lewis, rethinking the middle east, foreign affairs, fall 1992.
- ¹⁸-تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2010، العدد22 من سلسلة الإصدارات السنوية.